

السياسة الجنائية الخاصة بالإجراءات الجزائية في جرائم الفساد



الدكتورة

مائدة حسين مجيد التميمي



دار النشر والتوزيع

المحتويات

7	الإهداء.....
7	المقدمة.....
15	الباب الأول: السياسة المؤسساتية في جرائم الفساد.....
19	الفصل الأول: المؤسسات المعنية بالإجراءات الجزائية في جرائم الفساد ...
22	المبحث الأول: انشاء هيئة متخصصة بالإجراءات الجزائية في جرائم الفساد.....
23	المطلب الأول: استقلال هيئة النزاهة.....
23	الفرع الأول: الأساس القانوني لاستقلال هيئة النزاهة.....
29	الفرع الثاني: الاستقلال التنظيمي لهيئة النزاهة.....
33	الفرع الثالث: تخصص هيئة النزاهة.....
	المطلب الثاني: الجهات الرقابية المتعددة وأثرها بالإجراءات الجزائية في
38	جرائم الفساد.....
	الفرع الأول: السياسة التشريعية في انشاء جهات تحقيقية إلى جانب هيئة
38	النزاهة.....
44	الفرع الثاني: الجهات الرقابية المتعددة.....
53	الفرع الثالث: أثر تعدد الجهات الرقابية على الإجراءات الجزائية.....
55	المطلب الثالث: الآليات المؤسسية في التشريعات الوطنية في جرائم الفساد.....
57	الفرع الأول: دول النظام الانجلو أمريكي.....
60	الفرع الثاني: دول النظام اللاتيني.....
	المبحث الثاني: المؤسسات القضائية المعنية بالإجراءات الجزائية في جرائم
66	الفساد.....
66	المطلب الأول: تخصيص محاكم للنظر في جرائم الفساد.....
66	الفرع الأول: أنواع المحاكم الجزائية.....
68	الفرع الثاني: تخصص القضاء الجزائي.....
70	الفرع الثالث: طبيعة المحكمة المختصة بالنظر في قضايا الفساد.....

- 74المطلب الثاني: استقلال القضاء المتخصص بجرائم الفساد
- 75الفرع الأول: استقلال المحكمة المختصة بجرائم الفساد
- 77الفرع الثاني: استقلال قضاة المحكمة المختصة بجرائم الفساد
- 79الفرع الثالث: استقلال الادعاء العام
- 80المطلب الثالث: دور القضاء في السياسة الجنائية الخاصة بجرائم الفساد
- 81الفرع الأول: دور المحاكم المختصة بالنظر في جرائم الفساد
- الفرع الثاني: دور جهاز الادعاء العام في السياسة الجنائية الخاصة بجرائم
الفساد
- 83الفساد
- 89**الفصل الثاني: نطاق اختصاص المؤسسات المعنية بجرائم الفساد**
- 92المبحث الأول: الاختصاص الموضوعي
- المطلب الأول: تجريم أفعال الفساد في القانون العراقي ومدى مواءمته
لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- 92الفرع الأول: جرائم الفساد على وفق التشريع العراقي
- 94الفرع الثاني: جرائم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- 117المطلب الثاني: طبيعة التجريم في جرائم الفساد وأثره في الإجراءات الجزائية
الخاصة بها
- 125الفرع الأول: طبيعة التجريم في جرائم الفساد
- 126الفرع الثاني: أثر طبيعة جرائم الفساد في الإجراءات الجزائية
- 128المبحث الثاني: الاختصاص الشخصي والمؤسسي
- 136المطلب الأول: مساءلة الشخص الطبيعي
- 136الفرع الأول: الاشخاص الطبيعيين الخاضعين لاختصاص المؤسسات المعنية
بإجراءات جرائم الفساد
- 137الفرع الثاني: الحد من الحصانات الإجرائية
- 140المطلب الثاني: مساءلة الشخص الاعتباري
- 145المطلب الثالث: الاختصاص المؤسسي
- 150

150	الفرع الأول: القطاع العام.....
152	الفرع الثاني: القطاع الخاص
155	الباب الثاني: السياسة الإجرائية الخاصة بجرائم الفساد في مراحل الدعوى الجزائية ...
	الفصل الأول: السياسة الإجرائية في مرحلة التحري وجمع الأدلة في جرائم الفساد
159	المبحث الأول: السياسة الإجرائية في الكشف عن جرائم الفساد
162	المطلب الأول: الآليات القانونية لتشجيع الكشف عن جرائم الفساد
162	الفرع الأول: الآليات الموضوعية لتشجيع الكشف عن جرائم الفساد
163	الفرع الثاني: الآليات الإجرائية لتشجيع الكشف عن جرائم الفساد
169	المطلب الثاني: المخبرين السريين وتوظيف مصادر المعلومات
183	الفرع الأول: المخبر السري
184	الفرع الثاني: مصدر المعلومات.....
189	المبحث الثاني: خصوصية مرحلة التحري وجمع الأدلة في جرائم الفساد
195	المطلب الأول: إجراءات التحري وجمع الأدلة في جرائم الفساد
195	الفرع الأول: تلقي الشكاوى والإخبارات
196	الفرع الثاني: الإجراءات الخاصة بالإخبار في جرائم الفساد
199	الفرع الثالث: إقرار الذمة المالية.....
203	المطلب الثاني: أساليب التحري الخاصة وحجية الدليل المستمد عنها
	الفرع الأول: أساليب التحري الخاصة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
213	الفرع الثاني: حجية الأدلة المستمدة من أساليب التحري الخاصة
222	الفرع الثالث: موقف التشريعات من أساليب التحري الخاصة
226	الفصل الثاني: السياسة الإجرائية في مرحلتي التحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد
233	المبحث الأول: خصوصية إجراءات التحقيق في جرائم الفساد
236	

236	المطلب الأول: التحقيق الإداري المتصل بقضايا الفساد
244	المطلب الثاني: الإجراءات التحفظية على الأشخاص والأموال
245	الفرع الأول: الإجراءات التحفظية على الأشخاص
253	الفرع الثاني: الإجراءات التحفظية على الأموال
261	المطلب الثالث: التحقيقات المالية
261	الفرع الأول: كشف السرية المصرفية
267	الفرع الثاني: التحقيق المالي الموازي
272	الفرع الثالث: إنشاء ملف استرداد للأموال
	المبحث الثاني: ذاتية الخصومة والمحكمة في الدعوى الجزائية الخاصة
277	بجرائم الفساد
277	المطلب الأول: الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق في جرائم الفساد
278	الفرع الأول: ترجيح الاختصاص التحقيقي لهيئة النزاهة
282	الفرع الثاني: أطراف الدعوى الجزائية في جرائم الفساد
288	المطلب الثاني: التصالح على المال العام
289	الفرع الأول: التعريف بالتصالح على المال العام
293	الفرع الثاني: موقف المشرع العراقي من التصالح على المال العام
300	المطلب الثالث: خصوصية المحكمة في جرائم الفساد
301	الفرع الأول: الإثبات في جرائم الفساد
305	الفرع الثاني: تفريد العقوبة في جرائم الفساد من قبل قاضي الموضوع
312	الخاتمة
324	المصادر
349	المحتويات